مراجعة "الدراسة الفقهية والقانونية للوساطة وتأثيرها على العلاقات الإيرانية السعودية"([1])

مراجعة: خالد جاسر سليم – باحث دكتوراة، جامعة قرطاج – تونس ([2])

مقدمة:

نُشر مقال إسماعيلي جامي (Esmaeili Jami) واخرون بعنوان " دراسة فقهية وقانونية للوساطة وتأثيرها على العلاقات الإيرانية السعودية" في مجلة القانون ([3])، في العدد 52، لسنة 2020. ويهدف المقال، باستخدام المصادر الرئيسية والمنهج الوصفي التحليلي والمكتبي، الى استكشاف دور الوساطة في حل النزاعات بين إيران والمملكة العربية السعودية ، مع التركيز على الآثار القانونية والفقهية لهذه العملية. وعلى وجه الخصوص ، يدرس المؤلفون كيف يمكن للوساطة أن تؤثر على العلاقة بين هذين البلدين وإمكانية أن تكون أداة فعالة للحد من التوترات وتعزيز التعايش السلمي.

ان الحجة الرئيسية التي تتناولها هذه المقالة هي أن الوساطة يمكن أن تكون أداة فعالة لحل النزاعات بين إيران والمملكة العربية السعودية إذا تم تناولها من منظور قانوني وفقهي ، مع مراعاة الحساسيات الثقافية والدينية لكلا الطرفين.

من ألاهمية الاشارة الى ان المؤلفون بقدمون تحليلاً مفصلاً للإطار القانوني للوساطة في إيران والمملكة العربية السعودية ، فضلاً عن القانون الدولي ذي الصلة والفقه الإسلامي ، ويجادلون بأن عملية الوساطة المصممة والمنفذة بشكل صحيح يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين البلدين وتعزيز الاستقرار الإقليمي. في هذه المراجعة ، سوف أقوم باجراء تحليل نقديً للحجج الرئيسية في المقالة ونقاط القوة والضعف ، وتقييم مساهمتها الإجمالية في مجال العلاقات الدولية وحل النزاعات.

---

[1] Esmaeili Jami, F., Ahmari, H., & Zahedian, M. (2019). Jurisprudential and Legal Study of Mediation and Its Impact on Iran-Saudi Arabia Relations. Revista do Curso de Direito da UNIFOR, 1(52), 267-282. v. 11 n. 2 (2020) | Revista do Curso de Direito do UNIFOR (uniformg.edu.br)

[2] خالد سليم: خبير دولي في مجال تحويل النزاعات وبناء السلم الأهلي، وقدم برنامج تأهيل الوسطاء لحل النزاعات مع عدد من المنظمات الدولية والوطنية (كاريتاس – منظمة الأمم لمتحدة للمستوطنات البشرية – المجلس الدنماركي للاجئين، ومنظمة التنمية اليمنية، ومؤسسة تعاون لحل الصراعات)، في المنطقة العربية خاصة في فلسطين، الأردن، اليمن، تونس، ليبيا، والعراق. وقد اعد دليلا لهذا الهدف (كيف تكون وسيطا ناجحا، وكذلك بحث مقارن ما بين الوساطة الغربية والصلح العربي، تم تقديمه لجامعة كوفنتري في اطار برنامج متقدم في مجال الوساطة في حل النزاعات. يمكن التواصل على ايميل (khaledsalim@gmail.com)، ورقم هاتف (واتس اب): 00962797069905

[3] مجلة القانون هي مجلة اكاديمية برازيلية تركز في مجال القانون، باللغة البرتغالية، وتتم مراجعة مقاللاتها من قبل الاقران، وتغطي مجموعة واسعة من الموضوعات القانونية، بما في ذلك القانون الدولي وحقوق الانسان والقانون الجنائي

ملخص:

تركز المقالة على استخدام الوساطة كأداة لحل النزاعات بالطرق السلمية بين إيران والمملكة العربية السعودية، التي تعني قيام طرف ثالث محايد، الوسيط ([4])، بمساعدة الأطراف المتنازعة في الوصول إلى حل مقبول للطرفين لنزاعهم، وهي عملية طوعية وسرية وغير رسمية تسمح للأطراف بالتحكم في نتيجة نزاعهم وإيجاد حل يلبي مصالحهم واحتياجاتهم، يقوم فيها طرف ثالث محايد، الوسيط، بمساعدة الأطراف المتنازعة في الوصول إلى حل مقبول للطرفين لنزاعهم (ص 11)، وتهدف، اي الوساطة، الى القضاء على حالة الحرب والعنف، وإقامة علاقات مع الدول، وإقامة علاقات تجارية واقتصادية وثقافية مشتركة، وعقد المعاهدات في مجال القانون الدولي الخاص، وتنظيم الأمور المتعلقة بالدين. والعبادة والأماكن المقدسة في بلاد الإسلام (ص 14).

علاوة على ذلك يمكن تصنيف الوساطة الى ثلاثة انواع الوساطة بين مجموعتين من المسلمين، والوساطة بين المسلمين وغير المسلمين، والوساطة بين غير المسلمين، وتازهرت المقالة التباين بين المذاهب السنية الاربعة وكذلك الشيعة في قبول وسيط من غير المسلمين (ص6).

من جهة اخرى، يجادل المؤلفون بأنه في حين أن استخدام الوساطة في سياق العلاقات الايرانية – السعودية، غالبًا ما تكون امرا معقدًا بسبب القضايا القانونية والفقهية والسياسية، فمن المحتمل أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق اتفاق بين البلدين.

اضافة الى ما سبق، يقدم المقال نظرة عامة عن العوامل التاريخية والجيوسياسية التي ساهمت في توتر العلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية ، مسلطة الضوء على الدور الذي لعبته الاختلافات الطائفية (الوهابية – الشيعة)، والمنافسة الاقتصادية (سوق النفط)، والمنافسات الجيوسياسية (زعامة العالم الاسلامي، الموقف من الصراع في اليمن وسوريا ، الدعم المقدم لعدد من فصائل المقاومة الفلسطينية، ولحزب الله في لبنان) في تشكيل هذا الصراع، الذي تحركه المصالح السياسية، وان كان يتخذ في بعض الحالات الطابع الديني والايدولوجي.

من جانب اخر، يستكشف المؤلفون التحديات القانونية والفقهية (ص4)، والسياسية كالتنافس على زعامة العالم الإسلامي (ص5)، المرتبطة بالوساطة في هذا السياق ، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالشريعة الإسلامية وسيادة الدولة والقانون الدولي. فانهم يجادلون بأنه على الرغم من هذه التحديات ، يمكن أن تكون الوساطة أداة فعالة لحل النزاعات بين إيران والمملكة العربية السعودية ،لا سيما إذا تم التعامل معها بطريقة تأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات البلدين، واذا ما قامت على اساس مباديء مبادئ التسوية السلمية، والنية الحسنة، وبناء الثقة،

[4] يذكر في هذا السياق طلب ولي العهد محمد بن سلمانن وفقا للمقال، الطلب من العبادي، رئيس الوزراء العراقي السابق، بالتوسط. وكذلك الدور الباكستاني للتوسط ما بين الجانبين وحديثا نجاح الصين في احداث اختراق، عبر الإعلان المشترك عن استعادة العلاقات الدبلومسايةبين السعودية وايران خلال الشهرين القادمين.

والكفاءة، والإنصاف والعدالة، والنفع. يؤكد القرآن على أهمية العدل والإنصاف في حل الخلافات، ويشجع على استخدام الوساطة بين المسلمين وغير المسلمين. اضافة الى اقرار مبدأ النفعية بأنه يجب على الحكومات حل النزاعات الدولية وفقًا لمصالحها الوطنية ومتطلبات المجتمع الدولي (الصفحات من 14 إلى 15).

كذلك، يدرس المقال التأثير المحتمل للوساطة الناجحة على العلاقة الأوسع بين إيران والمملكة العربية السعودية ، التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية وتقليل التوترات الطائفية وزيادة الاستقرار الإقليمي.

تاسيسا على ما سبق، يمكن القول ان المقال يقدم تحليلاً شاملاً لدور الوساطة في حل النزاعات بين إيران والمملكة العربية السعودية ، ويقدم منظورًا دقيقًا حول الفوائد والتحديات المحتملة المرتبطة بهذا النهج.

التحليل:

يتناول تحليل هذه المقالة خمسة مجالات، تقييم نقدي للمقالة (أ)، والصلة بالموضوع (ب)، والمنهجية (ج)، واسلوب الكتابة (ذ)، والاهمية (هـ)، والتي تاتي على النحو التالي:

أ) **تقييم نقدي:** تقدم المقالة تحليلاً شاملاً لدور الوساطة في حل النزاعات بين إيران والمملكة العربية السعودية. اذ يقوم المؤلفون بعمل ممتاز في استكشاف التحديات القانونية والفقهية المرتبطة بالوساطة في هذا السياق ، وتسليط الضوء على الفوائد والتحديات المحتملة المرتبطة بهذا النهج. ومع ذلك ، يمكن أن تستفيد المقالة من المزيد من البحوث والبيانات التجريبية لدعم الحجج التي اشتملت عليها.

كذلك فان المقالة قد حاولت المساواة بين الوساطة والمصالحة، وكذلك الوساطة والتحكيم، دون مراعاة للفوارق القائمة بين هذه المفاهيم، حتى في حدود الدولة الواحدة. كذلك محاولة المؤلفين فرض استنتاج على القاريء باكساء الوساطة ثوبا اسلاميا، رغم ان اي من النصوص الدينية (القرأن والسنة) لم يذكرا مضطلح الوساطة، وان الصلح والتحكيم كانا المصطلحين الاكثر حضورا في هذه النصوص.

اضافة الى ذلك، ورغم عرض المقالة للتحديات والقيود التي تواجه الوساطة في حل النزاع بين ابران والسعودية، وبينما تقر المقالة بأن الوساطة ليست حلاً سحريًا لجميع النزاعات، إلا أنها لم تقدم تحليلاً شاملاً للتحديات المحددة التي يجب معالجتها، كشرط مسبق، حتى تنجح الوساطة في هذه الحالة بالذات.

من جهة اخرى، ورغم اهمية التركيز على المصالح في الوساطة، فقد اقتصرت هذه المصالح على المصالح الاقتصادية في حال نجاح الوساطة، دون ان تقدم المقالة رؤية استشرافية لاثر نجاح الوساطة بين البلدين على مجمل العلاقات الدولية والاقليمية، خاصة على الصراع الدائر في اليمن وسوريا، او على التنافس القائم بين الدولتين في الساحة العراقية او اللبنانية، او تداعيات ذلك على على ملف الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وايران.

ب) **الصلة بالموضوع:** المقالة وثيقة الصلة بمجال العلاقات الدولية وحل النزاعات ، حيث تقدم رؤى مهمة حول الدور المحتمل للوساطة في حل النزاعات بين الدول. ويعتبر تحليل المؤلفون تحليلاً مفصلاً للتحديات القانونية والفقهية المرتبطة بالوساطة في سياق العلاقات الإيرانية السعودية ، مع إبراز الفوائد والتحديات المحتملة المرتبطة بهذا النهج. علاوة على ذلك ، فإن تأكيد المقالة على التأثير المحتمل للوساطة على العلاقة الأوسع بين إيران والمملكة العربية السعودية يؤكد أهميتها في المناخ الجيوسياسي الحالي. وعليه فانه يمكن أن تساعد رؤى المؤلفين وتحليلاتهم في إثراء البحوث المستقبلية حول دور الوساطة في حل النزاعات بين الدول ، ويمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص لواضعي السياسات والدبلوماسيين الذين يسعون إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. لذلك يمكن القول ان المقال يقدم مساهمة مهمة في الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية وحل النزاعات.

ت) **الأساليب:** اعتمد المؤلفون في المقام الأول على مراجعة الأدبيات وتحليل المبادئ القانونية والفقهية لدعم حججهم. في حين أن هذا النهج مناسب للموضوع المطروح ، يمكن أن تستفيد المقالة من الأبحاث والبيانات التجريبية الإضافية لدعم الحجج التي اشتملت عليها.

ث) **أسلوب الكتابة:** أسلوب كتابة المؤلفين واضح ومختصر ، مما يجعل المفاهيم القانونية والدبلوماسية المعقدة في متناول جمهور أوسع. فالمقال جيد التنظيم، مع مقدمة واضحة ، وهيكل ، وخاتمة.

ج) **الأهمية:** تعتبر المقالة مهمة في سياق مجال الدراسة الأوسع ، خاصة مع هذه الايام التي نسهد فيها نجاح الوساطة الصينية في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية. اضافة الى ان المقالة تقدم رؤى مهمة حول الدور المحتمل للوساطة في حل النزاعات بين الدول. كذلك، فإن تحليل المقالة للتحديات القانونية والفقهية المرتبطة بالوساطة في هذا السياق له قيمة خاصة ، حيث يوفر فهمًا دقيقًا لهذه القضية المعقدة. علاوة على ذلك ، فإن تأكيد المقالة على التأثير

المحتمل للوساطة على العلاقة الأوسع بين إيران والمملكة العربية السعودية يؤكد أهميتها في المناخ الجيوسياسي الحالي.

خاتمة :

بشكل عام، يقدم مقال "دراسة فقهية وقانونية للوساطة وتأثيرها على العلاقات الإيرانية السعودية" تحليلًا مفيدًا لإمكانية الوساطة لتحسين العلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية. كما يحدد المؤلفون العديد من مزايا الوساطة ويستكشفون الإطار القانوني والفقهي للوساطة في كلا البلدين. بينما يمكن أن تستفيد المقالة من تحليل أكثر شمولاً لتحديات وقيود الوساطة في هذه الحالة بالذات،وتداعيات نجاحها على العلاقات الدولية والاقليمية، فإنها توفر نقطة انطلاق مفيدة لمزيد من البحث حول هذا الموضوع المهم.